٤- تحليل الثقافة السائدة للاستهلاك والإنتاج والعمل

يعانى المجتمع المصرى – كما أشار التحليل السابق – من إعلاء مبدأ النمو الاقتصادى على تحسين مستويات التنمية، والتى تم التعبير عنها بمؤشر التنمية البشرية. ومن خلال استعراض العلاقة بين النمو الاقتصادى والتنمية فى بعض الدول التى شهدت تحسناً على المسار التنموى، تبين أن ارتكان الدولة لتحقيق نمو اقتصادى دون أن يواكبه تطوير فى مستوى التنمية البشرية يؤدِّى عادة إلى استمرار ذلك الوضع غير المتوازن أو أن المتغيرين يتجهان للتدنِّى فى مستوى أدائهما مع دخول الدولة فى حلقة مُفرغة يصعب الخروج منها.

وهكذا تبدو أهمية إعلاء قيمة التنمية، إلا أن الوجه الآخر لذلك يتمثل فى وجود بيئة وثقافة داعمة للتنمية، التى تحكم سلوكيات المجتمع بفئاته المختلفة. يحاول هذا القسم الوقوف على السمات الرئيسية لمنظومة الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى – بالتركيز على ثقافتى الاستهلاك والإنتاج – من خلال تحليل أهم نقاط الضعف والقوة التى تتسم بها، وتحديد أهم الفرص والتهديدات.

٤. ١ تحليل الواقع الحالى لثقافة الاستهلاك

ارتبط تحليل ثقافة الاستهلاك بالعديد من الدراسات الاجتماعية التى بحثت فى السمات والمعانى المؤثِّرة على ذلك السلوك الاقتصادى، إضافة إلى اتجاه العديد من الدراسات لاستخدام مجموعة من المؤشرات لتحليل سلوك المستهلك الإنفاقى من منظور كلى، من بينها مسح القيم العالمى والذى تم تطبيقه على المجتمع المصرى – بالإضافة لعديد من دول العالم بهدف التعرف على منظومة القيم التى تحكم الشعب المصرى وتشكل وجدانه.[١٩] وفى هذا السياق يمكن تحديد مجموعة من أوجه القصور التى تغذى الثقافة الإستهلاكية غير الداعمة للتنمية بين المجتمع المصرى. ومن بين تلك الظواهر – كما يعرضها الجدول رقم (٤) – الآتى:

- قوة تأثير العادات الاستهلاكية على الإنفاق الاستهلاكى، حيث يستقل الاستهلاك عن الدخل، مما يجعل الكثير من الأسر تعيش فى أساليب حياة استهلاكية لا تتفق ومستواها الاقتصادى كما يوضح الملحق الفنى رقم (١). وهو الأمر الذى أشارت إليه نتائج مسح القيم العالمى ٢٠٠٨ بأن ٧٢% من الأسر المشاركة تكفى احتياجاتها بالكاد، فى حين تنفق ٥% من مدخراتها، و١٧% تنفق من مدخراتها إلى جانب الاقتراض. وهو ما يفسر كذلك تدنِّى معدلات الادخار المحلِّى الإجمالى بحيث لا تتعدى ١٥% من الناتج المحلِّى الإجمالى.
- احتلال مجموعة السلع الغذائية قائمة أولويات بنود الإنفاق العائلى، مع انخفاض الوزن النسبى للإنفاق على كل من الرعاية الصحية والتعليمية. تُشير بيانات الموازنة العامة للدولة كذلك إلى انخفاض الإنفاق الحكومى على كل من الخدمات الصحية والتعليمية كنسبة من الإجمالى.

[١٩] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصرى، "مسح القيم العالمية – مصر ٢٠٠٨"، أكتوبر ٢٠٠٨. ويعرض الملحق الإحصائى بعض نتائجه تفصيلاً.

جدول (٤)

المجتمع المصرى: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لثقافة الاستهلاك

نقاط القوة	نقاط الضعف
كبر عدد الأسر المكونة للمجتمع المصرى، بما لديها من قوة شرائية وادخارية فى حال ترشيدها	قوة تأثير العادات الاستهلاكية وأثر المشاهدة والتقليد على الإنفاق الاستهلاكى، حيث يستقل الاستهلاك عن الدخل، مما يجعل الكثير من الأسر تعيش فى أساليب حياة استهلاكية منفصلة عن مستواها الاقتصادى
ارتباط المستوى الاجتماعى والاقتصادى والتعلمى المرتفع بالترف فى الاستهلاك، مع اتساع معنى السلع الضرورية وزيادة الإقبال على السلع الكمالية	
٧٢٪ من الأسر تكفى حاجاتها، و٥٪ تنفق من مدخراتها، و١٧٪ تنفق من مدخراتها وتقترض من الغير، فى حين ٦٪ فقط تدخر بعض المال (وفقاً لنتائج مسح القيم العالمى ٢٠٠٨)	
تدنى معدلات الادخار المحلى الإجمالى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	
إقبال الأسر المصرية على اقتناء الأجهزة التكنولوجية الحديثة للتعبير عن مستوى حياة أفضل	
النزعة الاستهلاكية المفرطة لأبناء أسر الطبقة المتوسطة، مع عدم إشراكهم فى مسؤولية توزيع الدخل على بنود الإنفاق المختلفة	
مجموعة السلع الغذائية تحتل المرتبة الأولى بين بنود إنفاق الأسرة المصرية	
ضعف الإنفاق العائلى على الاستثمار فى التنمية البشرية (الصحة والتعليم والتدريب)	
ضعف الإنفاق الحكومى على الاستثمار فى التنمية البشرية (الصحة والتعليم والتدريب)	
الفرص	**التهديدات**
انخفاض درجة الرضا عن الوضع الاقتصادى للأسر لتسجل ٤.٨ درجة من ١٠ درجات وفقاً لنتائج مسح القيم العالمى – مصر ٢٠٠٨	محدودية القنوات الادخارية الحافزة للمواطنين
التليفزيون أكثر وسائل الإعلام مشاهدة بين المجتمع المصرى من واقع نتائج استطلاع رأى عام فى ٢٠٠٨	تدنى معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع لدى القطاع المصرفى (بعد الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم)
اعتبار الغالبية العظمى من المواطنين من الفئات المختلفة أن الدين أمر بالغ الأهمية فى الحياة (٩٥.٤٪) من واقع نتائج مسح القيم العالمى ٢٠٠٨	انخفاض مستويات الدخول وتدنى معدلات نموها السنوية
	انخفاض درجة عدالة توزيع الدخول فى المجتمع المصرى
	ارتفاع معدلات التضخم مُقاسة بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين
	ارتفاع معدل الأمية بين البالغين (١٥ سنة فأكثر)
	اتجاه القطاع المصرفى لتسهيل منح الائتمان للقطاع العائلى لتمويل شراء سلع استهلاكية وإصدار الكروت الائتمانية
	تنامى الحملات الإعلانية المنظمة والمنتجات الثقافية المرئية لخلق طلب متنام من جانب القطاع العائلى لسلع استهلاكية

المصدر: قام الباحث بتصميم الجدول وفقاً لنتائج بعض الدراسات السابقة.

- نسبة كبيرة من الأسر المصرية تكفى بالكاد احتياجاتها، دون الاتجاه إلى ادخار جزء من دخلها، مع اقبال العديد من الأسر على اقتناء الأجهزة التكنولوجية الحديثة للتعبير عن مستوى حياة أفضل، يدعمه كذلك النزعة الاستهلاكية المفرطة لأبناء الطبقة المتوسطة التى ينتمى إليها قطاع عريض من المجتمع المصرى.

وفى المقابل يمكن القول بأن هناك مجموعة من الفرص التى يمكن اقتناصها لتطوير ثقافة الاستهلاك لدى المجتمع المصرى كما يعرضها الجدول رقم (٤)، ومن بينها الآتى:

- سجل مؤشر "الرضا عن الوضع الاقتصادى" وفقاً لنتائج مسح القيم العالمى – مصر ٢٠٠٨ نحو ٤,٨ درجات من إجمالى ١٠ درجات تعبر عن حالة الرضا التام. كانت ١٣% من المشاركين بالمسح قد أشاروا إلى عدم الرضا على الإطلاق، فى حين كان ٨% فقط راضين تماماً. وبمقارنة ذلك ببعض الدول التى شملها المسح، سجل المؤشر ٦ درجات فى حالة تركيا وإيران، و٥٩ درجات فى الصين والبرازيل، و٥,٦ درجات فى كوريا الجنوبية. وقد يكون ذلك دافعاً للدعوة إلى تطوير ثقافة الأسرة لتحسين مستواها الاقتصادى.
- احتل التليفزيون المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام المختلفة المتاحة للمجتمع، بما يمكن من استخدامه كأداة فعالة فى نشر الثقافة المستهدفة لدعم جهود التنمية.

كذلك يمكن الوقوف على مجموعة من التهديدات التى تؤثر سلباً على ترشيد الإنفاق الاستهلاكى، من بينها كما يعرض الجدول السابق الآتى:

- محدودية القنوات الادخارية المتاحة للمجتمع، والتى توفر حافزاً للمجتمع المصرى بمختلف توجهاته ورغباته، إلى جانب انخفاض معدلات الفائدة على المدخرات، وتسجيل القيم الحقيقية لها معدلات سالبة بعد الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المرتفعة.
- توجه الوحدات المصرفية العاملة إلى منح تسهيلات لقروض تمويل شراء سلع للقطاع العائلى (سلع استهلاكية معمرة ووحدات عقارية) بمعدلات متزايدة، مدعمة بحملات إعلانية منظمة تغذى الرغبة فى اقتناء تلك السلع.
- تدنى معدل النمو السنوى للدخل الحقيقى، مما دفع الأسر إلى الإنفاق من مدخراتها، وزيادة استخدام بطاقات الائتمان التى تصدرها الوحدات المصرفية العاملة.

٤. ٢ تحليل الواقع الحالى لثقافة الإنتاج والعمل

تناولت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية السمات الرئيسية لثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى. واسترشاداً بنتائج تلك الجهود بالإضافة إلى تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، يمكن الوقوف على أهم نقاط القوة والضعف التى تتسم بها ثقافة الإنتاج، والفرص والتهديدات المؤثرة على تلك الثقافة كما يعرضها الجدول رقم (٥)، بما ينعكس على الأداء التنموى. من بين تلك

الجهود مسح القيم العالمى لعام ٢٠٠٨، والذى أشار إلى عدد من سمات ثقافة الإنتاج غير الداعمة لجهود التنمية، من بينها الآتى:

- على الرغم من توجه الحكومة لتبنّى مجموعة من السياسات المُحفزة للقطاع الخاص ليلعب دور أكبر فى النشاط الاقتصادى إلا أن المجتمع المصرى مازال لديه تفضيل قوى نحو ملكية الدولة لقطاع الأعمال والصناعة. كان المؤشر قد سجل ٧,٢ درجات من ١٠ درجات، فى حين تنخفض قيمة المؤشر فى دول أخرى، مشيراً إلى زيادة التوجه نحو الملكية الخاصة لقطاع الأعمال والصناعة. ففى الهند سجل المؤشر ٥,٨ درجات، وكانت قيمته ٥,٦ درجات فى كل من كوريا الجنوبية، وإيران، وجنوب أفريقيا.
- اتجاه النسبة الأكبر من الأسر التى تم مقابلتها لتحميل الحكومة مسؤولية توفير احتياجات الأفراد (٦١%)، ليسجل المؤشر ٣,٢%. على العكس من ذلك، كان هناك توجه نحو تحميل الأفراد مسؤولية أكبر فى توفير احتياجاتهم فى دول منها الصين (٥,٤ درجات)، الهند (٤,٥)، وجنوب أفريقيا (٤,٩ درجات). الأمر الذى يعكس درجة أعلى من التواكل بين المجتمع المصرى على الحكومة لتلعب دوراً أكبر فى توفير احتياجات الأفراد.
- فى حال البحث عن فرصة عمل، يُعَدُّ المُحدد الرئيسى لقبولها أن تكون وظيفة آمنة بدون التعرض للطرد أو البطالة (٤٤% من إجمالى العينة محل الدراسة)، يلى ذلك الراتب الجيد حتى لا يكون هناك قلق بشأن المال (٤١%)، ثم يأتى بعد ذلك أن يكون العمل هاماً ويُعطى إحساساً بالإنجاز. الأمر الذى يعكس تراجع قيمة "أهمية العمل" والقيمة المضافة المرتبطة به للفرد والمجتمع على حساب الاستقرار الوظيفى والراتب الثابت نسبياً.

إضافة إلى ما سبق أشارت نتائج أحد استطلاع الرأى العام[20] إلى أن التفضيل مازال للوظيفة الحكومية، وليس العمل الحر أو الوظيفة بالقطاع الخاص. ولعل ذلك يرتبط بتفضيل المجتمع للاستقرار الوظيفى الذى تم إشارة إليه سابقا.

وفى المقابل يمكن الوقوف على مجموعة من الفرص التى يمكن الاستفادة منها-كما يعرضها الجدول-من بينها التطور التكنولوجى الذى يلعب دوراً رائداً فى تحديث الأنشطة الإنتاجية والخدمية، الجهود التى تتبناها الحكومة لتطوير بيئة الأعمال بما يحفز كل من رأس المال المحلى والأجنبى، إلى جانب تبنّى برنامج قومى لتحديث الصناعة وإقامة ألف مصنع. أشارت نتائج مسح القيم العالمى ٢٠٠٨ كذلك إلى أهمية الدين فى حياة الغالبية العظمى من المواطنين، الأمر الذى يمكن الاستناد إليه لإعلاء قيم العمل والإنتاج. ومن جهة أخرى يشير تحليل البيئة المحيطة بمفردات ثقافة الإنتاج والعمل السائدة إلى مجموعة من التهديدات التى من شأنها التأثير سلباً على تلك الثقافة بما ينعكس سلباً على الأداء التنموى، من بينها الآتى:

[20] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصرى، استطلاع رأى المواطنين حول العمل الحر، يناير ٢٠٠٥، http://www.pollcenter.gov.eg/.

جدول (٥)

المجتمع المصرى: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لثقافة الإنتاج والعمل

نقاط القوة	نقاط الضعف
تنامى دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، حيث قام بتوليد (٦٦٪) من الناتج المحلى الإجمالى وتنفيذ (٦٣٪) من إجمالى الاستثمارات عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧	الأولوية فى اختيار الوظيفة لتلك الآمنة الأقل مخاطر للتعرض للطرد أو البطالة (٤٤٪)، يليها الراتب الجيد (٤١٪)، ثم الإحساس بالإنجاز بفارق كبير نسبياً (من واقع نتائج مسح القيم العالمية ٢٠٠٨)
ارتفاع متوسط ساعات العمل الاسبوعية ليسجل ٥٦ ساعة/عامل مقارنة بجوالى ٤٨ ساعة عمل فى ماليزيا عام ٢٠٠٦ وفقا لبيانات منظمة العمل الدولية	ميل النسبة الأكبر من الأفراد إلى تحميل الحكومة مسؤولية توفير احتياجاتهم وليس أنفسهم (٣.٢ درجات من ١٠ درجات وفقاً لمسح القيم العالمية ٢٠٠٨)
سيادة ثقافة الالتزام بالعمل فى حال تواجد نظام يُعلى تلك القيمة، كما هو الحال فى العمالة المصرية العاملة بالدول الأجنبية	تفضيل قوى من مختلف فئات المجتمع نحو زيادة ملكية الدولة لقطاع الأعمال والصناعة (سجلت قيمة المؤشر ٧.٣ درجات من ١٠ درجات وفقاً لمسح القيم العالمية ٢٠٠٨)
	توجه القطاع الخاص للإنتاج الموجه للسوق المحلى أكثر من الاتجاه نحو فتح أسواق خارجية
	تدنى نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية – ذات القيمة المضافة الأعلى – من قيمة الناتج المحلى الاجمالى
	اتجاه المجتمع نحو تمييز عمل الذكور عن الإناث دون اعتبار لمعايير الكفاءة (٨٦٪ يرون أن الرجال أفضل من النساء فى تنفيذ الأعمال، و٨٩٪ يرون اعطاء الأولوية للذكور فى شغل الوظائف فى حال ارتفاع معدلات البطالة، وفقاً لنتائج مسح القيم العالمى ٢٠٠٨)
	تدنى مستوى مهارات العامل المصرى وانخفاض مستوى انتاجيته
	المعتقدات الوظيفية السائدة المحبذة للوظيفية الحكومية
	الاعتقاد السائد بضرورة "الواسطة" للحصول على فرصة عمل
	الثقافة المجتمعية -تجاه التعليم والعمل الفنى -غير المؤيدة له

الفرص	التهديدات
الجهود الحكومية لتطوير بيئة الأعمال	قصور تطبيق مفهوم المناطق الصناعية
الدخول فى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التى من شأنها فتح أسواق خارجية للمنتج المصرى	ضعف كفاءة التخطيط واستخدام الموارد
تبنى برنامج قومى للتنمية الصناعية (برنامج الألف مصنع، برنامج سوق الأعمال..إلخ) فى ظل البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية ٢٠٠٥ – ٢٠١١)	ارتفاع تكاليف الائتمان (ارتفاع الفارق بين سعر الفائدة على الودائع وبين مثيله على الائتمان)
التطور التكنولوجى وتطبيقات ثورة تكنولوجيا المعلومات	ارتفاع تنافسية العمالة الأجنبية (إزاحة العمالة المصرية)
التحول الديمجرافى الذى تمر به مصر الذى يتسم باتساع شريحة الطبقة الشبابية التى تمثل العمود الفقرى للتقدم	اتساع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، وأصبح رأس المال البشرى الكفء الأكثر ندرة بين عناصر الإنتاج
اعتبار الغالبية العظمى من المواطنين أن الدين أمر بالغ الأهمية فى الحياة (٩٥.٤٪) من واقع نتائج مسح القيم العالمى ٢٠٠٨	مجال المنافسة أصبح عالميا ومتسارعا -Hyper) (competition بدلاً من كونها ذات حدود محلية
	انخفاض قيمة الانفاق على أنشطة البحوث والتطوير
	ارتفاع حجم القطاع غير الرسمى فى النشاط الاقتصادى

المصدر: قام الباحث بتصميم الجدول وفقاً لنتائج بعض الدراسات السابقة.

- قصور تطبيق مفهوم المناطق الصناعية بما يؤثر سلباً على تنامى دور قطاع الصناعات التحويلية فى توليد نسبة أكبر من الناتج، واتجاه المستثمرين إلى تفضيل الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المُضافة الأقل.
- تنامى ظاهرة المنافسة العالمية وتسارع معدلاتها بدلا من كونها محلية الموطن، بحيث أصبح المنتج المحلى يتنافس داخل وخارج أراضيه مع المنتجات الأخرى.
- اتساع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، بحيث أصبح رأس المال البشرى الكفء هو عنصر الإنتاج الأكثر ندرة، وأدَّى إلى ارتفاع درجة تنافسية العمالة الأجنبية لارتفاع معدلات إنتاجيتها.

٥- نحو تأصيل منظومة ثقافية مؤيِّدة للتنمية

أيدَّت تجارب بعض الدول الناهضة -التى نجحت فى الارتقاء بمستويات التنمية عبر السنوات الماضية -الدور الأصيل الذى تلعبه البنية الثقافية فى إحداث ذلك. ذلك أن تسارع معدلات التنمية ومجالات التقدم مشروطة بثقافة التقدُّم، فى حين أسهمت ثقافة التخلف - ومازالت تسهم- فى عرقلة كل محاولات التنمية فى دول العالم النامى. وفيما يخص الحالة المصرية، فقد أشارت نتائج تحليل الواقع الحالى لمستوى النمو الاقتصادى والتنمية، وسمات الثقافة السائدة لكل من الاستهلاك والعمل والإنتاج إلى أن غياب البنية الثقافية المؤيدة للتنمية قد أسهم فى العديد من الظواهر التى تبدد مستهدفات الجهود المبذولة. ولعل التحدِّى الرئيسى فى هذا السياق يتمثل فى إيجاد أنماط جديدة للحياة وإشاعة ثقافة التقدُّم من جهة، وتوفير طرق متعددة للتنمية من جهة أخرى. يأتى هذا القسم ليعرض السمات الرئيسية للمستقبل المأمول فيما يخص الأداء التنموى، مدعوما برؤية وأهداف إستراتيجية مقترحة لبلوغ ذلك المستقبل. هذا بالإضافة إلى طرح مجموعة من مصادر المخاطر التى يتعين التعامل معها لضمان حيادية (أو تدنِّى) درجة تأثيرها على النتائج المتحققة.

٥. ١ السمات الرئيسية للمستقبل المأمول

استعرض القسم السابق تحليل الواقع الحالى للثقافة السائدة بين المجتمع المصرى فيما يخص نمط الاستهلاك والإنتاج وتفضيلات العمل. على أن ذلك التحليل قد يؤكد أهمية تغيير تلك الثقافة المعيشة لضمان الترقِّى بمستوى التنمية الحالى الذى أشار إليه القسم السابق عليه. وفى هذا السياق، يمكن استخدام أداة تحليلية أخرى، تربط بين أهم سمات الواقع الحالى والمستقبل المأمول حتى يتسنَّى المقارنة فيما بينهما وتحديد الفجوة التى يتعين العمل على تضييقها. هذه الأداة يُطلق عليها "شجرة الإستراتيجية" (Strategy Tree). ويعرض الشكل رقم (٦) شجرة